بين تفكيرها السياسي والاتجاه العام الذي بدأ يسود في الفكر السياسي العربي منذ العام ١٩٦٧[٣٧]، فان ذلك يعود الى الظروف الجديدة التي تميز بها العام ١٩٧٤، حيث بدت الظروف اكثر ملاءمة من اي وقت مضى لاختبار هذه السياسة، وممارستها. ومع ذلك، فان هذه الملاءمة، التي وان ظلت تحافظ تاريخياً على مسافة تفصلها في الممارسة السياسية والفكر السياسي عن المسار العربي، الامر الذي ظل يميز الواقعية الفلسطينية عن الواقعية العربية «التفريطية»[٣٨]، الا ان هذا الاجراء الحاسم على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني لم يكن ليتم بدون ثمن، وبدون ان يعكس نفسه، بصورة خطيرة، على الحركة الوطنية الفلسطينية. اذ ان الانتقال بالفكر السياسي الفلسطيني نحو اكتساب مزيد من الواقعية، والنضج، أي الى ان يصبح اكثر عقلانية في وسائله واهدافه، كان يعني ان تحدث اول عملية قطع مع الارث السياسي والايديولوجي التقليدي الذي ميز الفكر السياسي الفلسطيني تاريخياً، وميز الشعارات الفلسطينية. ومن هنا كان المغزى الدرامي الذي اتخذته تلك العملية القاسية مع النفس. والحق، كان ذلك نوعاً من التراجيديا. فقد كان على الثورة الفلسطينية ان تقدم خطاباً سياسياً يتكيف مع الظروف الجديدة والتحولات الطارئة، من اجل الدفاع عن مكانتها. وكانت الصعوبة تتأتى من كونها المرة الاولى التي تقدم فيها على ذلك. وهكذا، بالقدر الذي لم يكن ممكناً تأجيل تلك العملية، فانه لم يكن ممكناً، ايضاً، منع حصول اول عملية انقسام تاريخية تشهدها الساحة الفلسطينية، حين لم يعد بالمستطاع تلافي ردود الفعل التي يعبر عنها اصحاب الاستمرارية في الدفاع عن الارث القديم.

لقد جاء الاعلان عن «الرفض» الفلسطيني ليعبر عن حالة من «الوعي» المصدوم ـ المطعون ـ الجريح، حيث شعر «الرافضون»، بان التحول الجديد يمس الارث «المقدس» الذي يقوم عليه الفكر السياسي الفلسطيني. وهذا ما عبر عنه جورج حبش، حيث قال: «... انا لم اتحدث عن اهميتي وقناعاتي بأهمية وقدسية موقف الرفض الذي وقفته جماهيرنا الفلسطينية من المشروع الصهيوني، منذ وعد بلفور حتى الآن. انا اعتقد بأن هذا البناء السياسي للشعب الفلسطيني كان له تأثير كبير في سير كل الاحداث في المنطقة باتجاه خدمة اهداف الجماهير»[٣٩]. والواقع، لا احد ينكر ان الشعب الفلسطيني رفض، ولا يزال يرفض، المشروع الصهيوني؛ غير ان ما يرفض حبش الاقرار به هو ان الكلمات والشعارات المطاطة، العامة، لا تبني للشعب الفلسطيني سياسة تخدم اهدافه. فبالقدر الذي تحاول الكلمات آنفة الذكر، تأكيد طابع الاستمرارية التاريخية بين موقف الرفض (الذي يرفض في الواقع المشروع الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية) بارجاعه الى جذوره وتسليحه بمشروعية تُستمد من الارث السياسي الفلسطيني، وهو ارث اخلاقي وليس سياسياً، فانها تكشف عن أحد اهم المكونات الاساسية للخطاب السياسي الذي تقدمه، باعتباره خطاباً ينتمي الى الماضي، وسلفي ـ اخلاقي ـ شعوري اكثر مما هو تقدمي راديكالي. وعلى هذا الاساس، نتوجه الى مناقشة الخطاب.

ان كل مساءلة حول الايديولوجية تبدأ بالسؤال حول الحدود التي يتماثل فيها القول الايديولوجي مع الواقع. واذا كانت غاية القول الايديولوجي اعادة بناء الواقع والاحداث ـ التاريخ لجعل القول والواقع متطابقين، فانه بالامكان الاقتباس من اندريه اكون لتحديد معنى هذا الالتباس، حيث يقول: «ان القول الايديولوجي ليس قولاً غايته ان يقول الحق، وانما يتصف، بصورة اساسية، بأنه قول يقع على عاتقه عبء ان يمنح الواقع معنى بغية الحكم بصحة الاهداف التي يحددها لنفسه تجمع من التجمعات»[٤٠]. والواقع انه حول هذا «المعنى»، الذي يقع في اساس كل ايديولوجيا، يجب ان نبحث من اجل استجلاء الحقيقة ـ الواقع التي يعيد القول الايديولوجي تحويرها، وتأويلها.

في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية يأتي تعريف الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير بأنهما «وحدة كافة الطبقات وفئات الشعب الفلسطيني المتضرر من